الفصل الثامن

الحركات الاجتماعية – السياسية

اكتسبت الحركات الاجتماعية – السياسية أهمية متزايدة، مع ولوج عصر المعلوماتية وثورة الاتصال وبروز ما يعرف بـ «الحركات الاجتماعية الإلكترونية» ، التي تعتمد على المواقع الإلكترونية والمدونات بشكل رئيسي في نشاطها. وعلى الرغم من أن مفهوم الحركة الاجتماعية – السياسية ليس جديدًا على علمي السياسة والاجتماع، إلا أن دلالات المفهوم اتسعت وازدادت أهمية مع تعدد أشكال الحركات الاجتماعية – السياسية، وتنوع الأدوار التي تقوم بها والقضايا التي تنشأ للدفاع عنها[1].

أولاً: الإطار النظري لدراسة الحركات الاجتماعية

على الرغم مما تثيره الحركات الاجتماعية من خلافات حول تاريخ نشأتها ، إلا أن ثمة اتفاقًا بين الباحثين أنها ظهرت منذ القرن الثامن عشر في إنجلترا مع بروز حركة «الميثودية» في عام 1729 لإحياء دور الكنيسة[2]. وشهد

(1) تيسيرًا على القارئ، سوف يتم التعبير عن هذه الظاهرة إما بتعبير الحركات الاجتماعية – السياسية أو الحركات الاجتماعية وحسب.

(2) انظر: الحركة الميثيودية إحدى الحركات الدينية الإصلاحية ، التي قادها: د. تشارلز وجون ويزلي.

القرن التاسع عشر الجذور التاريخية لعديد من الحركات الاجتماعية والسياسية في أوروبا، حيث بدأت تلك الحركات في روسيا إبان الثورة الشيوعية، وبرزت في إيطاليا وألمانيا على وقع الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العقود الأولى من القرن العشرين[1]. وشهدت البلاد العربية إرهاصات عديد من الحركات الاجتماعية والسياسية، والتي عُرفت «بتحركات عواصم المدن» التي برزت كرد فعل لتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية. وبالنسبة لمصر، فقد شهدت عددًا من الانتفاضات في القرن الثامن عشر، كتلك الانتفاضات ضد زيادة الضرائب على الفلاحين عام 1795[2].

1. تعريف الحركات الاجتماعية:

على الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف محدد للحركات الاجتماعية، فإن أغلب التعريفات تركز على تركيبة الحركة وبنيتها، ووفقًا لهذا المعيار، تعرف الحركة الاجتماعية بأنها «تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين، بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة»[3].

---

(1) لمزيد من التفاصيل بشأن نشأة الحركات الاجتماعية في أوروبا يمكن الرجوع إلى: هربرت أ.ل. فيشر (ترجمة أحمد نجيب هاشم)، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789-1950** (القاهرة: الطبعة السابعة، دار المعارف،د.ت).

(2) لمزيد من التفاصيل: أحمد سيد حسين محمد، **الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي «حالة حركة كفاية المصرية»**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 2008)، ص ص 22- 23، نقلاً عن: عبد العزيز محمد الشناوي، عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية، **سلسلة أعلام العرب**، العدد 67، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص ص 29،52،67، 98.

(3) حول تعريف مفهوم الحركة، نولة درويش، هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟ http://www.kefaya.org/reports/0403naola.htm

وعرف تشارلز تيلي الحركات الاجتماعية، بأنها: «سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد»[1]. وطبقًا للموسوعة البريطانية ، فإن الحركة الاجتماعية تعني: «سلسلة من الجهود المتعاقبة التي يقوم بها عدد كبير من الأفراد بهدف إحداث التغيير الاجتماعي. وفي المعني الأكثر تحديداً، هي جهد جمعي ضعيف تنظيميًّا، ولكن يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي مؤداه إما تحقيق أو منع تغيير ما في بنية المجتمع ونظام القيم السائد»[2].

ولم تختلف الإسهامات العربية عن الإسهامات الغربية في تعريف الحركات الاجتماعية، وركزت أيضًا على الجانب السلوكي في التعريف ؛ فطبقًا لأحد التعريفات، فإنها: «السلوك الجمعي أو الجهد الجماعي ، الذي يستخدم الوسائل كافة بما فيها العنف واللاشرعية والثورات والانسحاب من الواقع لتحقيق غايات محددة»[3]. وطبقًا لتعريف ثانٍ «الجهود التي تبذلها مجموعة من المواطنين ؛ بهدف تغيير الأوضاع والسياسات أو الهياكل القائمة في المجتمع، لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفية التي تؤمن بها الحركة»[4].

= ايضًا : د . جهاد عودة ، فكرة ومفهوم « الحركة الاجتماعية » الموجز ، 20 أكتوبر 2009 .

(1) ربيع وهبه و جوزيف شكلا، **الحركات الاجتماعية**.

http://www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.htm

(2)The New Encyclopedia Britannica, Vol.16, **Op.cit**, p. 922.

(3) السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والقضايا** (القاهرة: دار المعارف، طبعة الثالثة، 1984) ص 299.

(4) جهاد عودة، الإصلاحيون الجدد: **تطوير نظام مبارك السياسي**، الطبعة الأولى، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، سلسلة كتاب الحرية 52، القاهرة ، 2007، ص 331. انظر أيضا: إبراهيم البيومي غانم، **الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال**، إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193368544&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

وبوجه عام، فإنه يمكن القول بأن الحركة الاجتماعية – السياسية تشير إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث تغيير اجتماعي أو سياسي، كلي أو جزئي في نمط القيم السائدة والأبنية القائمة والممارسات السياسية، بين أشخاص يجدون في تلك الحركة تجسيدًا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي القائم أو المنشود[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من الحركات، وهما:

أ- **الحركات الاجتماعية السياسية**: والتي تعتبر سياسية بحكم تنظيمها وبنيتها ونمط تعبيرها عن نفسها والأساليب التي تستخدمها، وتركز هذه الحركات جهودها على الأوضاع القائمة لتوزيع القوة في المجتمع. ومثال ذلك الحركات المناهضة لإحدى السياسات الحكومية، وتلك الداعية لتغيير شكل نظام الحكم أو تعديل الدستور.

ب- **الحركات الاجتماعية غير السياسية**: وهي حركات لا تكتسب البعد السياسي من طبيعتها الاجتماعية، إلا أنها من المحتمل أن تصبح ذات تأثير سياسي ؛ نتيجة البناء الاجتماعي الذي توجد فيه وتعمل في إطاره، والذي ينعكس على نشاطها، ومن أمثلتها: الحركات الدينية وحركات الإحياء الثقافي والحركات العمالية[2].

ومن هذا العرض، يتضح أن التعريفات السابقة تشير إلى عدد من السمات العامة للحركات الاجتماعية، وهي[3]:

أ. **جهود جماعية مقصودة**: تتمثل في وجود مجموعة من الأفراد ، ذوي أهداف يسعون إلى تحقيقها سويًا، حيث لا يستطيع كل فرد منهم القيام بها منفردًا.

---

(1) أحمد سيد حسين محمد، **مرجع سابق**، ص 23.

(2) Gary B.Rush and R. Serge Denisoff, **Social and Political Movement, Meredith Corporation**, (New York , 1971); Paul Wilkinson , **Social Movement** (London: Pall Mall Press Ltd, , 1971), p.22.

وكذلك، أحمد سيد حسين محمد، **مرجع سابق**، ص 25.

(3) رهام جميل أبو رومي، **الحركة النسائية كحركة اجتماعية**، إبريل 2003.
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=188

ب. **وجود قيم ومعايير مشتركة**: أى وجود أهداف خاصة بهذه المجموعة، وغالبًا ما تكون الرغبة في تغيير أو تعديل قيم أو معايير في المجتمع.

جـ- **الإرادة الواعية للأعضاء**: فالحاجة للتغيير تعني وجود فئات واعية ومدركة لهذه الحاجة، وأنها مستعدة للعمل على تحقيق هذا المطلب.

وفي العقد الأول من القرن العشرين، ومع ثورة المعلومات والاتصالات، ونشوء أوساط جديدة من التفاعلات على الشبكات الاجتماعية، برز مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص التي تعرضها أدناه.

2. خصائص الحركات الاجتماعية الجديدة:

يطرح الأدب النظري المتعلق بالحركات الاجتماعية الجديدة مجموعة من الخصائص العامة ، التي يتمثل أهمها فيما يلي:

أ- **الافتقاد إلى الأيديولوجيا**: فهذه الحركات لا تتكون من مجموعات منصهرة في قالب أيديولوجي أو فلسفي واحد (يساري أو ليبرالي..)، وإنما تنشأ بين مجموعات تتعارف على أرضية التفاعل الاجتماعي ، وتتفق فيما بينها بشأن موقف قصير الأمد، أو تتعرف على بعضها من خلال الشبكة الإلكترونية، ومن ثم تكون جوانب اتفاقها وأهدافها بسيطة وغير معقدة وتتسم تفسيراتها للأمور بالتبسيط ، وتتحرك بالشعارات أكثر مما تتحرك ببرامج واقعية ؛ لذلك تتكون هذه الحركات من مجموعات من مختلفي الاتجاهات، من اليساريين والليبراليين والقوميين وغير ذلك من توجهات.

ب- **التلقائية والفجائية**: بمعنى أنه ليس لها نموذج للعمل معد سلفًا، أو برنامج واضح تتحرك وفقًا له، وإنما تعتمد على التجريب، ومن ثم تتسم بالتلقائية، وتكتسب الخبرة من خلال الفعل ورد الفعل. فتجربتها هي التي تحدد حدود

عملها، وليس الرؤية المسبقة أوالمنظومة الفكرية الجاهزة. وهي تقوم كرد فعل على أوضاع محددة تعتبر الشرارة التي تدفع إلى ظهورها، وهو ما يجعلها تتسم باللحظوية والوقتية. كما يتسم مزاجها العام بحالة من الحماس والانفعال العاطفي ؛ إذ يرتبط نشأة هذه الحركات – عادة – بشعور أعضائها بغياب القنوات المؤسسية من الأحزاب والنقابات القادرة على نقل آرائهم ومشاعرهم والتعبير عنها.

جـ- **ضعف التنظيم**: فتتسم الحركات الاجتماعية بميلها إلى العمل عبر هياكل مفتوحة لا تشترط قواعد صارمة للعضوية أو التزاما تنظيميًّا بعينه ؛ فالحركات الاجتماعية الجديدة هي أقرب إلى تجمعات من الأفراد الذين يجمعهم المقصد والهدف، لكنهم لا يعملون وفقًا لإطار تنظيمي واضح وقيادة مسيطرة على التنظيم. ويترتب على ما تقدم أن هذه الحركات تعطي لأعضائها قدرًا كبيرًا من حرية الحركة والمبادرة بالقيام بالأنشطة التي تعبر عنهم، ويؤدي هذا الوضع إلى تشجيع الأحزاب والقوى السياسية المنظمة على اختراق هذه الحركات والسعي للسيطرة عليها ، وتوجيهها بما يخدم أهدافهم.

د- **اللجوء إلى أساليب غير تقليدية في العمل**: ففي الأغلب تتجه هذه الحركات إلى تبني أساليب غير تقليدية في عملها، ومن خلال إتقانها التعامل مع أدوات الاتصال الحديثة.. فإنها تتمكن من الوصول السريع لأجهزة الإعلام، وتعمل على الإبهار الإعلامي والمبالغة في التغطية الإعلامية لأنشطتها، وتطرح أحيانًا أهدافا تبدو أكبر بكثير من قدراتها الحقيقية.

هـ – **النهاية السريعة**: ففي الأغلب تنتهي هذه الحركات بسرعة مثلما تظهر بسرعة، وقد تختفي عن الساحة دون الإعلان عن أسباب اختفائها، وبشكل عام، فإن مثل هذه الحركات قد تنتهي بالانقسام والاختفاء التام، وعودة

أنصارها إلى مواقعهم الحزبية أو النقابية السابقة، وقد يتجه بعضهم إلى البحث عن صيغة للوجود كحزب سياسي جديد، أو يكتفي آخرون بالتوقف عن النشاط انتظارًا وترقبًا لفرصة جديدة.

ثانيًا: نماذج من الحركات الاجتماعية

تتفق الدراسات[1] على أن الحركات الاجتماعية – السياسية في مصر- قد انتعشت في عقد التسعينيات الماضي ، وتأججت بشكل واضح في عامي 2004 – 2005 رافعةً شعار «التغيير» تجاه النظام السياسي ، متبنيةً أساليب وشعارات تطالب بالتغيير السياسي والاقتصادي في الداخل ، وركزت على المخاطر الخارجية ودعت لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها المنطقة العربية[2]. وتم ذلك في سياق أزمة قصور الأحزاب السياسية عن استيعاب هذه المطالب[3]، فضلًا عن بروز مطالبات مجتمعية جديدة على ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي السياسي، وهو ما أوجد حالة من الحراك السياسي والزخم الاجتماعي، التي دعمها فتح الباب أمام تعديل الدستور والجدل الواسع الذي دار حوله خلال أعوام 2005–2007. ولعب العامل الخارجي دورًا محبذًا في نشأة الحركات الاجتماعية، كما كان للتغيرات العالمية وثورة الاتصال دورها البارز في إذكاء هذه الحركات.

---

(1) مثل دراسة: فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة تعلم حقوق الإنسان، عدد 12، 2007) ص ص 27– 33.

(2) أحمد سيد حسين محمد، **مرجع سابق**، ص ص 116–117.

(3) من أمثلة هذه الأحزاب حزب العمل (الموقوف عن العمل رسميًّا)، وحزب الكرامة (انشق وهو تحت التأسيس عن الحزب الناصري)، وحزب الوسط (الذي انشق عن الإخوان المسلمين تحت التأسيس)، وحزب الغد (حزب أيمن نور المنشق عن حزب الوفد، ثم انشق هو نفسه إلى حزبين). أما الأحزاب الأقدم، كأحزاب: التجمع والناصري والوفد ، والتي تعرضت للصراعات الداخلية العلنية والخفية ؛ بسبب عجزها عن اجتذاب قطاع كبير من السكان ومحدودة.. هامش الممارسة السياسية الممنوحة لهذه الأحزاب. لمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد سيد حسين محمد، **مرجع سابق**، ص ص 121–122.

ويلقي هذا الجزء الضوء على أبرز الحركات الاجتماعية التي عرفتها مصر في السنوات الأخيرة. وفي هذا الإطار، سيتم التطرق إلى «اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة»، و«الحركة المصرية من أجل التغيير – كفاية»، والحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)، و«اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات»، والحركات الاجتماعية الإلكترونية، على النحو التالي:

1. اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة:

تأسست هذه اللجنة في 13 أكتوبر 2000 بعد أيام قليلة من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وبعد اقتحام شارون للمسجد الأقصى في 28 سبتمبر. وأهم ما ميز هذه اللجنة هو أن بيانها التأسيسي قد صدر في بضعة سطور وبعد بضع ساعات، دون أن يشهد تلك الحالة من الصراع «الصالوني»-كما أسماها فريد زهران- والتي تشهدها أغلب اللجان عند تأسيسها وتنتهي بالانشقاقات و الخلافات دون الوصول إلى نتيجة[1]؛ فقد تمكنت اللجنة من اللحظة الأولى لتأسيسها أن تبدأ في العمل مباشرةً، وأعلنت عن حملة لجمع التوقيعات، وبدأت في جمع التبرعات وإعداد قوافل الإغاثة الإنسانية[2].

وإلى جانب ذلك، قامت اللجنة بنشاط إعلامي ودعائي ملحوظ للتضامن مع الانتفاضة على مدى ثلاثين أسبوعاً. كما طرحت اللجنة أسلوب الوفود الشعبية الضاغطة من خلال توجه العشرات من أعضاء اللجنة إلى وزارة الخارجية و جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة بالقاهرة، والالتقاء مع المسئولين في هذه المؤسسات، وتقديم الرسائل ومطالب الاحتجاج إليهم.

وقامت اللجنة بصياغة عريضتين : إحداهما موجهة إلى الرئيس محمد حسني مبارك ، تطالبه فيها بعدة مطالب، من أهمها تجميد العلاقات المصرية – الإسرائيلية، والثانية

(1) فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، **مرجع سابق** ،ص 34.

(2) لمزيد من التفاصيل: يُرجى الرجوع إلى فريد زهران، **مرجع سابق**، ص ص 34-35.

موجهة لأمين عام الأمم المتحدة تطالبه بتوفير الحماية الدولية لفلسطيني 48 وإقرار حق العودة اللاجئين. وفي أعقاب 11 سبتمبر 2001، قامت اللجنة بالدعوة إلى أول مظاهرة منظمة أمام السفارة الأمريكية بغرض تسليم السفير الأمريكي رسالة احتجاجية على ممارسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل ؛ الأمر الذي شكل نقلة نوعية في تحريك الشارع المصري باتجاه التأثير في قضايا السياسة الخارجية.

وقد دعا المتظاهرون إلى إنهاء معاهدة كامب ديفيد من جانب الحكومة المصرية، وإعادة تجييش سيناء حفاظًا على الأمن القومي المصري، وقطع العلاقات مع العدو الصهيوني ، وغلق سفارته ، وطرد سفيره ، ودعم نضال الشعب الفلسطيني دعما حقيقيًّا يتجاوز حدود الوعود الكلامية، وتوصيل تبرعات الشعب المصري المكدسة على الحدود عند منفذ رفح إلى الشعب الفلسطيني.

ولتحقيق مهامها، تم تقسيم اللجنة إلى خمسة لجان فرعية ، هي لجان: الإعلام، والمحافظات، والإغاثة، وجمع التوقيعات، ورعاية جرحى الانتفاضة الذين يتلقون العلاج في القاهرة. وتم إنشاء لجنة قيادية لتنسيق الأمور بين اللجان.

ويتضح أن اللجنة الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة لم تنشأ لاعتبارات اجتماعية أو سياسية مصرية خالصة، وإنما لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ومن ثم فإنها لا تقدم نموذجًا مثاليًّا للحركات الاجتماعية، وإنما نموذج للحركات الشعبية التي تنشأ للتعامل مع قضايا ذات امتدادات خارجية ، وتترك صداها على المجتمع، بالنظر إلى المكانة المتميزة التي تشغلها قضية فلسطين لدى الشعب المصري.

ومن خلال البيان الختامي للملتقى الأول للجان الشعبية المصرية لدعم الانتفاضة الذي عقد في رأس البر بمشاركة عديد من اللجان بالمحافظات ومجموعة من اللجان العربية الأخرى، تتضح الأجندة السياسية للجنة، حيث تضمن البيان الصادر في فبراير 2004 ما يلي: إعطاء الأولوية لقضية الدعم السياسي بتصعيد وتيرة الاحتجاجات

والتظاهرات والمؤتمرات المساندة لنضال الشعب الفلسطيني، واستمرار قوافل الدعم له، وتأكيد حق الجماهير في ممارسة دورها في مناصرة المقاومة الفلسطينية ، وحشد طاقات اللجان في إطار من التنسيق فيما بينها ؛ حتى لا تتبعثر جهودها أو تتشتت، وتشكيل لجنة للتنسيق والمتابعة تحت مسمى «ملتقى اللجان الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني والمقاومة»، وتهدف تفعيل دور اللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، وإيجاد مساحة أوسع من التوافق والعمل المشترك فيما بينها. وقد طالب الملتقى بطرد سفير الكيان الصهيوني من القاهرة، وإيقاف التطبيع، ومطالبة التجار ورجال الأعمال بإيقاف أي معاملات مع الكيان الصهيوني ؛ تأكيدًا لموقف اتحاد الغرف التجارية.

وبشكل عام، تمكنت اللجنة من فرض وجودها على الساحة لتمثل باكورة للحركات الاجتماعية الجديدة في مصر ؛ فقد ارتبطت اللجنة بهدف محدد ومهمة واضحة، هو تقديم الدعم للفلسطينيين. ومن الناحية التنظيمية، طرحت اللجنة طرقًا مبتكرة وجديدة من خلال تجنبها منطق التنظيم الهرمي (الهيراركي) ، كما تبنت اللجنة مبدأ العمل المتواصل التراكمي.

إلا أنه من الناحية المقابلة.. لم تأخذ اللجنة حظها الكافي من النجاح بفعل الخلافات الداخلية ، التي أدت إلى حالة من الميوعة التنظيمية، وأثارت الاضطراب في طريقة عمل اللجنة خاصةً مع خلط بعض القوى السياسية المشاركة فيها بين مشكلاتها الخاصة وأعمال اللجنة. وأدت محاولة بعض القوى السياسية المنظمة استغلال اللجنة لأغراضها والترويج لقضاياها إلى الإضعاف المستمر لها.

2. الحركة المصرية من أجل التغيير– كفاية:

تعد الحركة المصرية من أجل التغيير التي تشكلت عام 2004 ، والتي رفعت شعار«كفاية» – بحق– أقوى الحركات الاجتماعية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة، وهي التمثيل الحقيقي لمعنى الحركة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الاعتبارات

التي نشأت هذه الحركة على أساسها هي اعتبارات خارجية، تتعلق بمواجهة التهديدات الناجمة عن إعلان مبادرة الشرق الأوسط الكبير، ومواجهة «الغزو الأمريكي الصهيوني» والتدخل الأجنبي في المنطقة، والذي تمثل في الاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أنها اعتبرت أن القضايا الداخلية هي الركيزة الأساسية التي تنطلق منها. وجاء مولد «كفاية» في لحظة تنامى فيها إحساس مؤسسيها بعدم الرضا، وتوافر الشعور بالسخط العام على الأوضاع القائمة.

لقد تأسست حركة كفاية بسرعة هائلة، وفي خضم انشغال منسقيها بدعوة أبناء جيل السبعينيات لأخذ زمام المبادرة في الحياة السياسية بمناسبة الاحتفالية ، التي دعا إليها مركزي المحروسة والجيل في فبراير 1997 احتفالًا بمرور 25 عامًا على انتفاضة الطلاب في يناير 1972. وشكل الاجتماع الأرضية التي انطلقت منها العناصر التي كونت «اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني»، وهي نفسها الأرضية التي شكلت «الحركة المصرية من أجل التغيير – كفاية»، واستجاب لدعوة تأسيس الحركة ثلاثمائة شخصية سياسية من مختلف الأيديولوجيات والخلفيات السياسية والأجيال مكونةً ائتلافًا سياسيًّا من التيارات الناصرية واليسارية والليبرالية والإسلامية والقومية بعضهم منضم إلى أحزاب مجمدة أو تسعى للحصول على الشرعية، والبعض الآخر من الشخصيات المستقلة[1].

نشأت حركة «كفاية» كحركة بسيطة التكوين، مفتوحة من حيث المبدأ لكل المصريين، والعضوية فيها فردية من أشخاص ينتمون إلى أحزاب مختلفة. ولذلك، فإن

(1) تضم المجموعة الأولى مجموعة حزب الوسط بقيادة أبو العلا ماضي، وكانت المجموعة الرئيسية التي ساهمت في حوار جيل السبعينيات من الإسلاميين. والمجموعة الثانية هي مجموعة الكرامة بقيادة حمدين الصباحي وأمين إسكندر ، وهي المجموعة الرئيسية والوحيدة التي ساهمت في حوار جيل السبعينيات من الناصريين. والمجموعة الثالثة هي مجموعة حزب العمل الإسلامي بقيادة مجدي أحمد حسين ومجدي قرقر.. وأخيراً المجموعة الرابعة التي كانت تضم بعض المستقلين ، الذين ينحدر أغلبهم من أصول يسارية وبعضهم لا يزال على صلة باليسار القومي أو التجمعي. ومن أبرز هؤلاء الرموز: جورج إسحاق وهاني عنان، وأحمد بهاء الدين شعبان .

مؤسسي «كفاية» عرفوا أنفسهم باعتبارهم «رموزًا سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية»، تختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية. أما القيادة فتمثل تنوعًا في المشارب من مختلف الطيف الوطني. فضلًا عن ذلك، تكونت الطبوغرافيا السياسية لـ «كفاية» من تيارات معارضة، التي تمثلت في أحزاب قائمة أو تحت التأسيس، ومستقلين مختلفي الميول، وغاضبين على التنظيمات السياسية التي تمثل تياراتهم. ومن هؤلاء : حزب العمل (المجمد نشاطه)، وحزب الكرامة(حزب تحت التأسيس- انشقاق عن التيار الناصري)، وحزب الوسط (حزب تحت التأسيس- انشقاق عن الإخوان المسلمين)، وحزب الغد (انشقاق عن الوفد)، فضلًا عن عناصر من الإخوان المسلمين[1].

ولعل أهم السمات المميزة لحركة كفاية دون غيرها من الحركات يتمثل فيما يلي:

أ- **التركيز على الإصلاح السياسي والشأن الداخلي** كأساس لإصلاح الأوضاع في المنطقة، وهو ما انعكس على اسم الحركة ذاتها؛ وهو «الحركة المصرية من أجل التغيير»، والذي يكشف عن مضمون مهمتها. فلقد قامت الحركة بالأساس على هدف واحد وهو «التغيير» وإصلاح الأوضاع ، التي يراها مؤسسو الحركة غير مناسبة – بل ومعوقة له، والسعي لفتح آفاق جديدة للممارسة السياسية خارج الأطر المغلقة للعمل الحزبي والنقابي. ويلاحظ أن كلمة «التغيير« هي كلمة مطَّاطة؛ فهي تتجاهل تحديد استراتيجية معينة، كما تتجنب تحديد هدف واضح. أضف إلى ذلك، أن شعار الحركة ذاتها- «كفاية»- قد أبرز المضمون نفسه ، فهي حركة، وإن كانت معنية بالتغيير السياسي، فهي ليست حزبا أو جبهة سياسية، ولا حتى جمعية فكرية تبحث في قضايا التغيير. ولقد تنوع

(1) انظر: سيف نصراوي، د. شريف يونس، حدود الديمقراطية: قراءة في حركة "كفاية": حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، **سلسلة قضايا الإصلاح** 18، ص 61 – 62.

استخدام الحركة لتعبير «كفاية» ورفعت شعارات: «كفاية لاستمرار حالة الطوارئ، وكفاية للفساد، وكفاية للبطالة»[1].

ب- **تميز أساليب الحركة والعمل** التي اتبعتها؛ فعلى الرغم من أنها لم تختلف عن أساليب عمل اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، إلا أنها تفوقت عليها في استخدام وسائل الإعلام وبالذات الفضائيات، وإن كانت أفرطت في استخدام أسلوب التظاهر إلى الحد الذي أصبحت معه بعض مظاهرات الحركة مثيرة للتندر، فقد جرى استخدام «سلاح التظاهر» إلى الحد الذي شهد أسلوب الوقفات الاحتجاجية التي لا يزيد عدد المشاركين فيها عن بضع عشرات!!. ولكن يحسب للحركة أنها أحدثت قدرًا من الحراك السياسي، دون أن تنجرف إلى أعمال عنف.

جـ- **أنها حركة سعت لأن تكون جماهيرية**، حيث لم تقف عند حد سكاني أو مكاني معين، بل سعت للانتشار في أكثر من محافظة. فضلًا عن ذلك، فهي حركة مفتوحة، لا تقتصر عضويتها على فئة عمرية أو مهنية، أو ولاءات سياسية أو اشتراطات مالية. كما ميز هذه الحركة طابعها الوطني، ولعل اختيار جورج إسحاق كأول منسق للحركة أعطى رسالة قوية بهذا المعنى. ومع أن الحركة سعت لأن تكون ذات طابع جماهيري ، إلا أن غلبة المطالب السياسية على شعاراتها جعلتها مجالًا لنشاط المتعلمين والمثقفين، وخصوصًا من الشباب.

د- **غياب توجه أيديولوجي واحد**، حيث اتسمت الحركة بشمولها مختلف ألوان الطيف السياسي، مما يؤكد أن افتقاد الحركة للأيديولوجيا الجامعة -وهي سمة

(1) كتيب أصدرته كفاية تحت عنوان «نحو عقد اجتماعي/ سياسي جديد»، الطبعة الأولى، **سلسلة أوراق الحوار- مطبوعات كفاية**، القاهرة، 2005، 5-9. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، **سلسلة قضايا الإصلاح**(18)، القاهرة، 2007 ص 58.

ترتبط بالحركات الاجتماعية- أثر على الأفكار والتصورات التي طرحتها الحركة. ويكشف عن هذا التباين الكبير في تكوين حركة كفاية الاطلاع على ما هو منشور على موقع الحركة على الإنترنت تحت عنوان «رؤية حركة كفاية للتعديلات الدستورية»، فلم تتضمن رؤية الحركة لهذه التعديلات سوى مقترحات تغيير لثماني مواد فقط، هي: المواد (1 و 2 و 4 و5 و 6 و 12 و 14 و 18). ويتضح من خلال قراءة التعديلات المقترحة على هذه المواد أن الحركة وقعت في أسر التناقض الداخلي في تكوينها.

فقد اتضح من رؤية كفاية لتعديل الدستور أنها حرصت على تمثيل كل التيارات الموجودة بداخلها ، دون تصالح أو مزج بينها ؛ فقد جمعت بين مقترحات مشتتة ومتجاورة، حاولت أن ترضي الجميع دون أن تجتهد في السعي إلى توحيدهم أو الربط بينها في رؤية مشتركة ؛ حيث سعت لإرضاء اليساريين والإسلاميين والقوميين والليبراليين والمسيحيين جميعهم في تنويعة دستورية موسعة.. فتضمن التعديل المقترح من جانب الحركة للمادة الأولى من الدستور النص على أن: «جمهورية مصر العربية دولة ديمقراطية برلمانية ، وهي جزء من الأمة العربية وتعمل على تحقيق وحدة الأمة العربية ومصلحتها ، كما تعمل على تحقيق مصالح الأمة الإسلامية». وتضمن التعديل المقترح على المادة الثانية المتعلقة بالإسلام والشريعة الإسلامية – فضلًا عن إيراد نص المادة كما هي في الدستور- إضافة فقرة: «وتسري بالنسبة لغير المسلمين أحكام شرائعهم، فيما يتعلق بممارسة شعائرهم الدينية السماوية وتنظيم أحوالهم الشخصية واختيار قياداتهم الروحية».

وتضمن تعديل المادة (4) من الدستور في تصور كفاية أن: «الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية يقوم على الكفاية والعدل الاجتماعي بما يحول دون الاستغلال، ويهدف تذويب الفوارق بين الطبقات، ويحمى الكسب المشروع ، ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة وتحقيق التوافق بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الحر على ألا يضر بالمنفعة الاجتماعية ، ويعملان على تحقيق الأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب».

وتضمن تعديل المادة (5) النص على تداول السلطة والحق في تكوين الأحزاب بوصفه حقًّا دستوريًّا أصيلًا «يتم بمجرد الإخطار». وتضمن التعديل المقترح للمادة (6) النص على أن الجنسية المصرية حق لكل مواطن ومواطنة، وتضمن تعديل المادة (12) النص على مبدأ «العدالة الاجتماعية»، وتضمن التعديل المقترح للمادة (14) النص على أن «الوظائف العامة حق للمواطنين، ومتاحة لهم جميعا وفق الشروط القانونية بلا تمييز أو وساطة ويعتبر مخالفة ذلك جريمة يعاقب عليها القانون والشاغلون لها يعملون في خدمة الشعب»، كما تضمن التعديل المقترح للمادة (18) النص على أن التعليم إلزامي في «المراحل الابتدائية والإعدادية و الثانوية»، والنص على أن الدولة تكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي «استقلالا كاملا»[1].

وكل ذلك يوضح أن الحركة سعت لإرضاء كل العناصر الموجودة داخلها في توليفة شاملة اتسمت بالعمومية والغموض، وعدم توضيح السياسات العامة ، التي تنبثق عنها، وبالذات في المجال الاقتصادي وفي علاقة الدين بالدولة.

وفي مقابل السمات السابقة التي ميزت «كفاية»، يُلاحظ أن الحركة قد ارتبطت في شعاراتها وأهدافها بالأساس بشعارات «عدم التجديد» أو «التوريث»، ومن ثم كانت إعادة انتخاب الرئيس مبارك عام 2005 إيذانًا بتراجع دورها، ليس فقط بسبب انتهاء القضية التي ارتبط بها شعارها الرئيسي، ولكن أساسًا لانتهاء الظرف الاستثنائي ، الذي أنتج «الطوبوغرافيا السياسية التي منحت الحركة التغيير من مكانها»[2].

فضلًا عن ذلك، لم تتحول الحركة إلى حركة جماهيرية كما كانت تصبو إليه، كما أنها لم تستطع تحقيق التغيير المنشود، الأمر الذي فرض عليها عديدًا من التحديات حول أسلوب عملها ومهامها، وهو ما جعل عديدًا من المحللين السياسيين يتساءل عن الدور

(1) انظر: موقع الحركة: http://www.saveegyptfront.org/news/?c=162&a=25241

(2) أحمد سيد محمد حسين، **مرجع سابق**، ص 143.

المستقبلي الذي ستلعبه «كفاية»، وما إذا كانت ستنسحب بهدوء من الساحة السياسية، أم ستغير من مهمتها وأهدافها بهدف الاستمرار، وهو الأمر الذي قد يحولها إلى كيان بيروقراطي ، شأنه شأن عديد من المؤسسات الأخرى.

وسعت مؤسسو كفاية إلى إعطاء صورة عن ديمقراطية الحركة، فتتالى على مهمة المنسق العام لها أ. جورج إسحاق ثم د. عبد الوهاب المسيري، ثم د. عبد الحليم قنديل. ورغم خفوت صوت الحركة في السنوات الأخيرة، فقد حرصت على تنظيم احتفال حاشد في ديسمبر 2009 بمناسبة مرور خمس سنوات على إنشائها، الأمر الذي أعطى الانطباع بأن كفاية تبعت برسالة إلى المجتمع ومختلف قواه السياسية بأنها مازالت موجودة، وقادرة على العمل.

3. الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن)

تأسست الحملة من أجل التغيير في الوقت نفسه الذي تأسست فيه حركة كفاية، وسعت هي الأخرى إلى تحقيق الأهداف نفسها التي تدور حول الإصلاح السياسي والتركيز على مسألة اختيار شخص رئيس الجمهورية.

ومرت «هذه الحملة» بمرحلتين:

أ- **المرحلة الأولى**، والتي ضمت في عضويتها عديدًا من المؤسسات والأحزاب والقوى السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية، بجانب المستقلين . فعلى سبيل المثال، ضمت القوى السياسية المنتمية للإخوان المسلمين والحزب الشيوعي المصري، وحزبي التجمع والغد، وهو الأمر الذي تسبب في إضعاف قوتها التنظيمية وقدرتها على المواصلة ؛ نظرًا لمواجهة أعضاء الحملة بمشكلة «ازدواجية الانتماء» وضرورة الرجوع إلى مؤسساتهم قبل اتخاذ أية قرارات.

والثانية، هي المرحلة التي قرر فيها أعضاء الحملة قطع أية صلات مؤسسية أو تعاون مؤسسي وتحديدًا مع الإخوان المسلمين، وهو الوقت الذي رفعت

فيه الحملة شعارها « الحرية الآن» . ولقد بدا واضحًا أن العمل الرئيسي للحملة قد بدأ مع تدشينها للمرحلة الثانية ؛ مما أدى إلى تثبيت أقدامها كحركة اجتماعية جديدة.

وعلى الرغم من أنها سارت على درب «حركة» كفاية نفسه ، إلا أنها تميزت عنها في عدد من السمات: أولاها، طبيعة القيادات والأعضاء الذين انضموا إليها؛ فلقد ضمت الحملة عددًا كبيرًا من قيادات الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وكذلك عديدًا من قيادات حركة «كفاية». فضلًا عن ذلك، شكلت الحملة- بعكس كفاية- ائتلافًا سياسيًّا يساريًّا يضم مختلف التيارات مما أكسبها هوية فكرية متميزة. وثانيتها، أساليب عملها الميداني، فبعكس كفاية التي اهتمت بالتظاهر في الميادين العامة في قلب القاهرة، ركزت الحملة بالتظاهر في الأحياء الشعبية مثل شبرا، وإمبابة.

وعلى الرغم من تفوق أداء الحملة إلى حد ما، إلا أن أغلب الأعمال كانت تنسب إلى حركة كفاية ربما بسبب الظهور الإعلامي المتميز للأخيرة، فضلًا عن مشاركة عديد من قيادات كفاية في الحملة وفي أنشطتها. وبوجه عام، فلم يكتب للحملة الاستمرار طويلًا على الساحة السياسية ، خاصةً مع عدم حرصها على إنشاء أي كيان مؤسسي؛ الأمر الذي أدى إلى انسحابها بهدوء كحركة اجتماعية مطالبة بالتغيير.

4. اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات:

تندرج اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات تحت فئة الحركات الاجتماعية التي يتعلق نشاطها بمصالح فئة اجتماعية متنوعة. وفقد تشكلت هذه اللجنة في 2004، على خلفية ما تردد عن أن ديون هيئة التأمينات لدى الحكومة قد وصلت إلى 179 مليار جنيه.

وفي مواجهة تلك الأزمة التي هددت مصير مستحقي المعاشات، اقترحت حكومة د. عاطف عبيد حينذاك أن ترد الدولة هذه الأموال لهيئة التأمينات ، من خلال نقل ملكية بعض الأصول المملوكة للدولة من مصانع ووحدات إنتاجية. ومثّل هذا الاقتراح صدمة

لأصحاب المعاشات الذين طالبوا برد هذه الأموال كاملة ؛ خوفًا من أن تعجز الهيئة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مستحقي المعاشات.

وفي هذا الإطار، استخدمت اللجنة عديدًا من الأساليب ، التي تتبعها الحركات الاجتماعية الأخرى، والتي تضمنت جمع الآلاف من التوقيعات على عرائض ترفض الاقتراح، وتطالب برد أموال التأمينات. كما أثارت حملة إعلامية ضخمة؛ وانتقدت أساليب الحكومة في التعامل مع القضية، على اعتبار أن أموال التأمينات قد سرقت ويجب إرجاعها لملاكها.

وتحت عنوان «نداء إلى كل الشرفاء في بر مصر»[1]، بينت اللجنة أن الحكومة بددت معظم احتياطيات أموال التأمينات والمعاشات في قروض للجهات الحكومية والخاصة التي لم تسدد حتى الآن، وأن وزارة المالية أجبرت هيئة التأمينات الاجتماعية على سداد الزيادة السنوية في المعاشات من أموال المؤمن عليهم، ووصلت هذه المبالغ إلى أكثر من 40 مليار جنيه ، وكان المفروض تمويلها من الميزانية العامة للدولة، وأن الوزارة خلطت عن عمد بين التزاماتها تجاه اشتراكات المؤمن عليهم ، والتي تعتبر مالا خاصًا لأصحابها، وبين التزاماتها الأخرى، مثل : تمويل المعاشات العسكرية ومعاش السادات أو معاش الضمان الاجتماعي على حساب أموال التأمينات والمعاشات. واقتبس البيان حكم المحكمة الدستورية العليا بأن أموال التأمينات الاجتماعية «مال خاص» ، ويجب أن يستثمر لصالح المؤمن عليهم فقط.

وطالب النداء بفتح ملف التأمينات والمعاشات على جميع المستويات، والعمل على استرداد أموال المعاشات والتأمينات ، التي أقرضها بنك الاستثمار القومي دون ضمانات للمؤسسات الحكومية، والتي تصل إلى 270 مليار جنيه، والعمل على مشاركة أصحاب

(1) لجنة الدفاع عن أموال المعاشات وحماية الحقوق التأمينية: نداء إلى كل الشرفاء في بر مصر.

http://www.saveegyptfront.org/news/?c=200&a=12189

المعاشات في إدارة أموالهم، وفصل الذمة المالية لصناديق التأمينات والمعاشات وهي أموال خاصة عن وزارة المالية وأموالها العامة، ومساواة أصحاب المعاشات في الزيادة السنوية ببقية العاملين في الدولة وأفراد القوات المسلحة ؛ لأن التضخم وارتفاع الأسعار يطال الجميع، وأن يتولى بعض أو أحد المحامين الشرفاء تحريك بعض الدعاوى القضائية ضد الدولة لتحقيق المطالب السابقة . إزاء هذه المطالب، كان موقف الحكومة هو تأكيد أن الخزانة العامة ضامنة لأموال المعاشات والتأمينات، وأن الدولة تؤكد التزامها القانوني بحقوق أصحابها.

ومع مجيء وزارة د. أحمد نظيف، تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وانتقلت تبعية هيئة التأمينات والمعاشات إلى وزارة المالية ؛ الأمر الذي فرض تحديات جديدة أمام عمل هذه اللجنة، والتي تتلخص حول كيفية إرجاع هذه الأموال، خاصةً وأن المدين الرئيسي لهيئة التأمينات هي وزارة المالية. أي أن الدائن والمدين أصبحا بمقتضي هذه التبعية كيانًا واحدًا، وأعلن وزير المالية د. يوسف بطرس غالي أن الدولة تضمن أموال التأمينات وملتزمة بسداد كل مستحقات المشاركين.

5. الحركات الاجتماعية الإلكترونية

استطاعت شبكة الإنترنت، بما تتضمنه من مواقع ومدونات وشبكات اجتماعية ومنتديات أن توفر للحركات الاجتماعية – السياسية فضاءً إعلاميًّا بديلًا سريع الانتشار وقادرًا على التفاعل مع الآخرين، وهو ما يتيح مزايا السرعة وقلة التكلفة والتواصل مقارنة بوسائل الاتصال التقليدية. ويمكن الإشارة في هذا الصدد لما أصبحت توفره مواقع «فيس بوك» و«يوتيوب» و«تويتر» من إمكانات مذهلة في التواصل السريع[1]. ويرى البعض أن هذه المواقع تمثل مجتمعًا مدنيًّا افتراضيًّا خاليًّا من المعاني والقيم الإرثية

(1) انظر: د. شريف درويش اللبان، **الفيس بوك والإعلام البديل**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر «الفيس بوك والشباب (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 7 يوليو 2009) ص ص 26 – 30.

والإثنية التي تؤثر على المجتمع الواقعي[1]. وساعد على زيادة إقبال الشباب على العالم الافتراضي قصور الأطر المؤسسية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها.

وعلى الرغم من أن أغلب الحركات الاجتماعية تستفيد بشبكات التواصل الإلكتروني ؛ مما يجيز تسميتها بأنها حركات إلكترونية، إلا أنه من الملاحظ أن تلك الحركات الالكترونية تختلف في مدى ارتباطها بالواقع ؛ فبعضها له امتدادات في الواقع الاجتماعي، والآخر ليس له وجود مادي ملموس في الشارع على الرغم من صداها الهائل على الشبكة الإلكترونية، وهو ما يمكن أن يجعل من دعوة عبر جهاز كمبيوتر، يطلقها مدون أو شاب مغامر لها تأثير السحر ، وتنطلق مثلما تنطلق النار في الهشيم.

وفي هذا السياق، يمكننا العثور على عشرات المسميات من الحركات الاجتماعية أو الاحتجاجية ، التي نشأ بعضها كتفريعات عن مسميات لحركات اجتماعية قائمة، والتي لا يمكن معرفة حجم وجودها الواقعي. وعلى سبيل المثال، فإن حركة «كفاية» تفرعت عنها حركات أخرى ، مثل: «شباب من أجل التغيير»، ولا للتوريث، و«نقدر»، و«ائتلاف المصريين من أجل التغيير»، وجميعها مسميات لتفريعات مختلفة أحيانًا تتكون من شخصيات المجموعة الأم نفسها ، حيث إن أغلب عناصرها هم من التنظيمات نفسها، أو نفس الأشخاص تحت مسميات مختلفة.

وتقدم **حركة شباب 6 إبريل** نموذجًا لهذا النوع من الحركات، وهي الحركات التي يقودها ويتزعمها بعض المدونين، ويتم الانتماء إليها من خلال موقع الفيس بوك، وقد ظهرت هذه المجموعة إلى ساحة الفضاء الالكتروني ، إثر دعوة للإضراب العام ، أطلقتها إحدى الناشطات على الفيس بوك عقب دعوة عمال مدينة المحلة للإضراب.

---

(1) د. علي ليلة، **تأثير «الفيس بوك» على الثقافة السياسية والاجتماعية للشباب**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر «الفيس بوك والشباب، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 7 يوليو 2009)، ص ص 37 – 38.

وقد استخدمت المجموعة موقعها على شبكة الفيس بوك كآلية رئيسية للتوعية بنشر فكرة الإضراب، جنبًا إلى جنب مع الدعوات ، التي انتشرت عبر رسائل التليفون المحمول وحملات البريد الالكتروني. وحددت المجموعة مطالب الإضراب في عشر قضايا تمت صياغتها بأسلوب شبابي مبسط. وتمثلت هذه المطالب في: توفير مواصلات آدمية، وتعليم أفضل للأجيال القادمة، وتوفير الدواء والقضاء المنصف والأمن والأمان والحرية والكرامة للمواطنين، وتوفير شقق للمتزوجين حديثًا، والحد من غلاء الأسعار والمحسوبية، والقضاء على تجاوزات الضباط والتعذيب في أقسام الشرطة ، واللجوء إلى فرض الإتاوات والرشاوى والاعتقالات وتلفيق القضايا. وركزت الحركة على نشر فكرة الإضراب، واستخدمت الوسائل الدعائية كافة ، والتي تشمل : المنتديات والمدونات والصحف والفضائيات[1].

لاقت الدعوة إلى الإضراب العام في 6 إبريل 2008 استجابة في أوساط الشباب. وشارك في الحملة أعداد كبير منهم بشكل عفوي وبوسائل مبتكرة وغير تقليدية عبر الانترنت من خلال المنتديات والمواقع الاجتماعية والمجموعات البريدية والمدونات ، التي نشرت ملصقات الإضراب بكثافة، فضلًا عن رسائل المحمول وتوزيع ملصقات ومنشورات ، داعية إلى الإضراب في الجامعات والمواصلات العامة والشوارع[2].

قد حرصت إدارة الحركة على تجنب التبعية لتنظيمات أو أحزاب أخرى، وألا تعكس تيارًا إيديولوجيًا أو سياسيًا محددًا، وإنما سعت لتجميع أشخاص من كل التيارات، توحدهم الأداة الإعلامية (الانترنت) أكثر مما يجمعهم التيار أو التوجه الفكري. وأدخل

(1) انظر: يوسف محمد ورداني، **الحركات الاحتجاجية على الإنترنت: دراسة حالة مجموعة شباب 6 أبريل**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر «الفيس بوك والشباب» (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 7 يوليو 2009)، ص ص 10 – 11.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2007 – 2008، **مرجع سابق**، ص 431.

هذا الاتجاه مؤسسي الحركة في تناقض مع العناصر الحزبية ، التي انضمت للحركة بهدف استخدامها لأغراض أخرى. وبسبب ذلك، أعلن منسق الحركة في 30 يوليو 2009 أنها ليست لها أي علاقة بالاجتماع المزمع عقده في مقر حركة كفاية ، وأن مجموعة من شباب حزب العمل والمفصولين من الحركة هم الذين دعوا إلى هذا الاجتماع، وأنهم لا يمثلون الحركة بأى شكل من الأشكال، مؤكدًا أن حركة شباب 6 ابريل الأصلية هي حركة مستقلة ، وليست حركة حزبية أو تابعة لأي حزب من الأحزاب أو أي حركة. كما حذرت الحركة أعضاءها من الدخول في أي مجموعات تحمل اسمها نفسها ، واتهمت حزب العمل الإسلامي المجمد باستخدام اسم الحركة ، وإنشاء مجموعة باسمها نفسه للتضليل، ومحاولة الاستيلاء على الحركة.

ويمكن تعرف جوانب من رؤية الحركة للتغيير من خلال البيان التأسيس الأول لها، والذي طرح سؤالاً: من نحن؟ وأجب عنه بأننا: «مجموعة من الشباب المصري من مختلف الأعمار والاتجاهات ، تجمعنا على مدار عام كامل منذ أن تجدد الأمل يوم 6 ابريل 2008 في إمكانة حدوث عمل جماعي في مصر ، يساهم فيه الشباب مع فئات وطبقات المجتمع كافة في أنحاء الوطن كافة من أجل الخروج به من أزمته والوصول به لمستقبل ديمقراطي ، يتجاوز حالة انسداد الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقف عندها الوطن الآن. لم يأت أغلبنا من خلفية سياسية ما، ولم يمارس أغلبنا العمل السياسي أو العمل العام قبل 6 ابريل 2008، ولكننا استطعنا ضبط بوصلتنا وتحديد اتجاهنا من خلال الممارسة أثناء ذلك العام».

وأكد البيان التأسيسي أن الحركة تنتهج عمومًا طريق المقاومة السلمية وأسلوب اللاعنف «وأن الحركة لا ترى مانعًا من المرونة والتنوع على مستوى التكتيكات بين ما هو جذري وما هو إصلاحي لتحقيق الهدف النهائي، وهو التغيير السلمي» مضيفًا أن الحركة لا تتبع « أى حزب أو تيار سياسي أو حركة سياسية ، سواء كنا متفقين معهم في الأفكار أو الأساليب أو مختلفين» ، وأنه في مجال الاحتفاظ باستقلالية الحركة، فإنها تعتمد فقط على تبرعات الأعضاء وترفض التمويل المالي الخارجي.

وانعقد المؤتمر الأول للحركة في يونيو 2008 تحت عنوان «مطالب شباب مصر»، ولم يحالف النجاح هذا الاجتماع، فقد قاطعه أعضاء الحركة من كفاية، واتسم تنظيمه بالضعف، مما أدى إلى انتهاء المؤتمر قبل استكمال جدول أعماله[1].

ومن خلال المعلومات المنشورة على الحركة، يتضح ضعف تماسكها التنظيمي، ووجود توترات داخلية فيها بسبب سعى الحزبيين إلى السيطرة عليها. وكما يوضح البيان الذي بثته الحركة على موقعها يوم 17 يوليو 2009 بعنوان «شباب 6 أبريل تغلق صفحة الخلافات نهائيًّا بعد خروج مثيري المشكلات من الحركة» أن مؤسسي الحركة نجحوا في إنهاء هذا التوتر على الأقل في المرحلة الراهنة.

ثالثاً: تقييم الحركات الاجتماعية – السياسية الجديدة

إن متابعة نشاط عدد من الحركات الاجتماعية، واستخلاص الدروس المستفادة منها، ومقارنة ذلك بالخصائص العامة للحركات الاجتماعية الجديدة التي عرضنا لها بإيجاز في «أولاً» من هذا الفصل، تشير إلى أن الحركات المصرية اتسمت بأغلب السمات التي تم عرضها ، على النحو التالي:

1. **الافتقاد إلى أيديولوجيا جماعية**، فأغلب هذه الحركات نشأت عن توافق وائتلاف بين عديد من المشارب والاتجاهات والتيارات، التي تتكون منها أحزاب سياسية يمينية ويسارية وإسلامية وليبرالية وقومية، اجتمعت على هدف محدد، ولكنها فيما وراء هذه الهدف لا تتفق على أشياء كثيرة، وهي في الأغلب لا تعرف ما تريده ، بينما تعرف جيدًا ما لا تريد»؛ أي إنها لا تشغل نفسها أو تنهك طاقاتها بما يجب أن يكون ، وإنما بكيفية تغيير ما هو قائم.

(1) المصري اليوم، 30 أغسطس 2008.

ويرتبط ذلك بكيفية تكوين هذه الحركات التي تشتمل على تيارات أيديولوجية متعددة لا يجمعها سوى شعار «تغيير الوضع القائم» ، وهذا هو ما وصل إليه قرار اللجنة التنسيقية بإعادة هيكلة حركة «كفاية» في 7 فبراير 2007، حيث ورد فيه تحت عنوان «خطة لكفاية ثانية»، أنه «قد تكون المشكلة – في جملة– هي أننا نعرف ما لا نريده بالضبط وباليقين وبالتفصيل، بينما لا نعرف ما نريده إلا على وجه الإجمال والعموم،.. وإذا كنا نعرف ما لا نريده لأنه واقع ؛ فإننا لا نعرف ما نريده بالقدر نفسه من الوضوح واتساع المعنى»[1].

2. **العفوية واللحظية**: فهذه الحركات تنشأ في ظل فورة مد شعبي وظرف محدد وتظل متأثرة به، وبعد انتهاء أو اختفاء الظرف الباعث على النشأة يتراجع دور الحركة أو يتغير نشاطها وتصاب بالجمود ؛ حيث إنها لا تتمتع بما تتمتع به الأحزاب من تنظيم وتمويل وتسلسل قيادي ، يضمن لها إمكانات البقاء.

3. **التناقض بين نخبوية الحركة وهدف الجماهيرية**: فمع أن المكون الرئيسي لأعضاء أغلب هذه الحركات من الشباب المتعلم جامعيًّا من سكان الحضر، والذي يمثل النخبة الاجتماعية من بين الشباب المصري، فإن الخطاب السياسي لهذه الحركات يتحدث باسم الجماهير ويطرح مطالبه باسمها، كما تسعى تلك الحركات من أعمال التظاهر والوقفات الاحتجاجية والاستخدام المكثف للفضائيات إلى تحريك «الجماهير» ، وقد أبرزت الخبرة الواقعية حدود هذه التوقعات، وتبين محدودية قدرة «كفاية» على تحريك المواطنين. ويمكن تفسير ذلك بالتكوين الاجتماعي والنخبوي لتلك الحركات، ولكن السبب الأهم هو تركيزها على المطالب السياسية المتعلقة بالديموقراطية والحريات وشكل نظام الحكم، وهى اهتمامات حقيقية ومشروعة للنخبة المثقفة ، بينما مازالت فيه

(1) أحمد سيد حسين محمد، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي «حالة حركة كفاية المصرية»، **مرجع سابق**، الملاحق.

مطالب القطاع الأكبر من المواطنين تتعلق بقضايا اقتصادية محضة كالأسعار والبطالة والدخول[1].

4. **الانشقاقات والانقسامات الداخلية**: فقد شهدت أغلب تلك الحركات الاجتماعية والسياسية الانقسامات والانشقاقات البينية والتفتت الداخلي إلى مجموعات أصغر. وبعيدًا عن مشهد البداية القوي، فإن تلك الانقسامات يمكن إرجاعها إلى افتقادها للإطار الأيديولوجي الجامع، وغياب كوادر منظمة، وهيكل قيادي موحد، وافتقاد شروط للعضوية ؛ إذ يمكن لأي فرد الانضمام لها من دون شروط. ولقد سبب ذلك لبعض الحركات الاجتماعية الإلكترونية مثل حركة شباب 6 إبريل مشكلة عدم إمكان حسم مسألة التصويت ، بعدما قيل عن اندساس مجموعات على الحركة. كما عرفت حركة كفاية الأمر نفسه، مع كثرة الانشقاقات في صفوفها.

ويمكن اعتبار أن أحد الأسباب الرئيسية للانشقاق في هذه الحركات هو الشباب غير الحزبيين ، الذين أنشأوا تلك الحركات، والحزبيين الذي يسعون لتوظيفها لصالح أحزابهم، واعتبارها منظمة واجهة Front Organization[2].

لذلك لم يكن من الصعب إدراك أسباب فشل إمكانات التعاون والتنسيق بين هذه الحركات وبعضها، ولم يكن غريبًا أن تعلن حركة كفاية في نوفمبر 2009 عن إنهاء مشاركتها في حملة «ضد التوريث» وسحب ممثليها المعتمدين لديها ؛ مؤكدة أن موقفها يعود إلى أن أطرافًا في الحملة -ومنهم منسقها نفسه- شاركت في اتصالات مع الإدارة الأمريكية، وهو الأمر الذي يمثل خرقًا سافرًا لوثيقة «رسالة الحملة» ، التي ربطت بين الاختلاف مع النظام الحاكم في الداخل والعداء

(1) سيف نصراوي، د. شريف يونس، **مرجع سابق**، ص 66.

(2) **المرجع السابق**، ص 247.

للمشروع الأمريكي الصهيوني وأدواته[1]. كذلك لم يكن غريبًا أن تشهد حركة شباب 6 إبريل عديدًا من الانقسامات الداخلية بين الحزبيين وغير الحزبيين، بعدما سعى الأوائل إلى شد الحركة إلى أحزابهم، بينما عمل الأخيرون على الحفاظ على استقلالية الحركة. وكان الانقسام والانشقاق هو أيضًا مصير حركة «شباب من أجل التغيير» ، التي نشأت بوصاية كفاية، بدعوى عدم شفافية الحركة في بعض الأمور ، مثل : مصادر التمويل وطرق الإنفاق على أنشطتها، والانفصال عن هدفها الحقيقي، وهو تكوين قاعدة شعبية وتحولها إلى حركة نخبوية.

5. **الهواية السياسية**: وهذه السمة ترتبط بالحركات الإلكترونية بوجه خاص ؛ فقد أوضحت تجربة حركة 6 إبريل خلال عامي 2008 و2009 قدرًا كبيرًا من الهواية السياسية، والافتقار إلى قواعد العمل السياسي القائم على معايير الاحتراف والمهنية، وتمثلت مظاهر هذه الهواية السياسية في مدى إدراك مؤسسيها لكيفية حدوث التغيير السياسي والاجتماعي وآلياته ومعوقاته. وهو ما يتضح من الإفراط المبالغ فيه في تدهور أوضاع الدولة والمجتمع في مصر، وقد أدى ذلك إلى أن يخلق هؤلاء الشباب عالمًا افتراضيًّا خاصًّا بهم عن أوضاع مصر والمصريين، ورفع من مستوى توقعاتهم بشأن ردود الفعل تجاه دعوتهم للإضراب ؛ فقد تصوروا أن سوء الأوضاع قد وصل أقصى مدى له، وأن الشعب ينتظر نداء الثورة أو شراراتها لكي يلتحق بها، وهو ما أوضحت الخبرة العملية عدم صحته[2].

6. **النهاية السريعة**، فعادة ما تستمر حالة الحيوية والنشاط لهذه الحركات لفترة تتراوح ما بين 1–3 سنوات تأخذ بعدها في التواري والانزواء، وربما تعيد تنشيط ذاتها في مرحلة تالية، ولكن ذلك يكون تحت لافتات جديدة؛ فالرغبة في التجديد والاختلاف تسمو على الرغبة في البقاء وتجديد الذات. وفي الأغلب، تنتهي هذه

(1) انظر على الرابط التالي: http://harakamasria.org/node/10653

(1) يوسف محمد ورداني، **مرجع سابق**، ص 29.

الحركات بتجميد نشاطها وفقدان قوة زخمها بسرعة، فلا تظل على حالها من القوة والفتوة التي بدأت بها، وإنما تصاب بالوهن والضعف.

وتناسب هذه النهاية الدرامية طريقة تكوينها ونشأتها، لذلك لا يكون من الغريب انتهاء هذه الحركات بعودة كل فريق إلى موقعه الأصلي ؛ فالحزبيون الذين تطلعوا إلى السيطرة على هذه الحركات يعودون إلى أحزابهم ، منتظرين مناسبة تكوين حركة أو جبهة أو لجنة قومية جديدة يمارسون نشاطهم في ظلها. والشباب غير المرتبطين بتوجه حزبي محدد، والذين كانوا أصحاب الفكرة يراجعون أنفسهم ويسعون للاستفادة من خبرة الممارسة. وقد ينصرف بعضهم عن العمل العام تمامًا ، تعبيرًا عن شعوره بالمرارة من تقلبات السياسة ومؤامراتها.

وفي مجال التقييم، ذكر جورج إسحاق، القيادي بحركة «كفاية» وأول منسق عام لها، أن حالة عامة من الجمود سيطرت على أداء الحركة، وفيما يبدو اعترافًا بالخلافات داخل الحركة، قال إن هناك فارقًا كبيرًا ما بين الخلاف والاختلاف ، الذي هو أمر طبيعي للغاية وهو موجود داخل جميع الحركات والقوى السياسية الموجودة في العالم ، مضيفًا أن «كفاية» ليست معصومة من الأخطاء؛ حيث توجد بها سلبيات كثيرة، وهو أمر نعترف به أمام الجميع».

وبالمثل أيضا كانت تلك هي نهاية حركة «6 إبريل»، حيث أعلنت عن تجميد نشاطها لفترة في مؤتمر صحفي ، ثم أعلنت عن عودتها للعمل مرة أخرى، ولكن بانقسامات أكبر[1].

(1) عن الصراعات التي شهدتها الحركة، انظر: رامي المنشاوي، «صراع ملوك الطوائف» داخل حركة 6 إبريل، **الوفد**، 23/ 7/ 2009. و طلعت حسانين، صراعات حادة داخل حركة 6 إبريل حول «الأجندة الأمريكية»، **العربي**، 5/ 7/ 2009.

ختام:

من العرض السابق للمجتمع المدني في الفصل السابع والحركات الاجتماعية في هـذا الفصل، تتضح عناصر التماس والترابط بين الاثنين، فكلاهما يتحرك في سـاحة المجتمـع، ولكن بينما يتحرك الأول من خلال قوى منظمة ومؤطرة دسـتوريًّا وقانونيًّـا، فـإن الثـاني ينشط دون تنظيم أو إطار قانوني يحكم حركته وينظم أنشطته.

وإذا كان من السهل معرفة أسباب زخم الحركات الاجتماعيـة في مصر في العقـدين الأخيرين في ظل فورة المد الإلكتروني العـالمي، وفي وسـط حركـات مدنيـة واحتجاجيـة مشابهة في الخارج، ووجود حالة سيولة اجتماعية وحراك سياسي داخلي، فإنه مـن السـهل أيضًا التعرف إلى أن أحد الأسباب الرئيسية في هذا الزخم والنشاط يعـود إلى تراجـع دور قنوات التعبير السياسي الرئيسية في مصرعن القيام بدورها. وأن نشأة هذه الحركـات مثّـل البديل الـوظيفي Functional Equivalence للمهمـة ، التـي كـان ينبغـي أن تقـوم بهـا الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غـير الحكوميـة، وأن درس التـاريخ هـو أنـه إذا نشأت مطالب واحتياجات اجتماعية، لم تتمكن من التعبير عـن ذاتهـا مـن خـلال قنـوات التعبير المؤسسية رسمية وغير رسمية، فإنها سوف تخلق لنفسها القنوات الخاصة بهـا تمامًـا مثل تيار الماء المنهمر ، الذي حين يجد فجأة عائقًـا يحـول دون تدفقـه، فإنـه يوجـد لنفسـه مسارات أخرى جانبية ، تسمح له بمواصلة السير.